مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 15 العدد2 (2022): 991– 1010 ISSN : 1112- 7163 E-ISSN: 2588-1892

دور الحوكمة المصرفية في توجيه التدقيق الداخلي نحو تحقيق القيمة المضافة
دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية

The Role Of Banking Governance In Guiding Internal Audit Towards Achieving Added Value
A Case Study Of Some Algerian Banks -

محمد همكة
جامعة غرداية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، Hemka.mohamed@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/14 تاريخ القبول: 2022/01/11 تاريخ النشر:2022/12/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يساهم فيه تبني مبادئ الحوكمة في تحسين أداء وظيفة التدقيق الداخلي، لإضافة قيمة للبنك محل التدقيق، حيث جل الدراسات تهتم بالجانب الرقابي للمدقق الداخلي، ودوره في تقييم إدارة المخاطر دون الأخذ بعين الاعتبار دوره في تعزيز القيمة المضافة، لهذا جاء التساؤل حول مدى مساهمة مبادئ الحوكمة في تعزيز نشاط التدقيق الداخلي، لخلق قيمة إضافية، فقد تم صياغة ثلاث فرضيات تم اختبار صحتها اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية في بعض البنوك الجزائرية على عينة من 35 موظف باختلاف مناصبهم، لتضفي الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: ضرورة الاهتمام بمتطلبات منظومة الحوكمة في البنوك لما تحمله من مقومات نبيلة (عقلنة التسيير، العدالة، الشفافية...).

كلمات دالة : قيمة مضافة، تدقيق داخلي، مبادئ حوكمة، بنوك جزائرية.

المؤلف المرسل: محمد همكة: mohamednabilo0661@gmail.com

Abstract:

This Study Aims To Highlight The Contribution Of Adopting Corporate Governance Principles To Improving The Performance Of The Internal Audit , To Add Value To The Bank Subject To Auditing, As Most Studies Are Concerned With The Control Aspect Of The Internal Auditor, And His Role In Assessing Risk Management Without Taking Into Account His Role In Enhancing The Added Value, So, The Question Came About The Extent To Which The Principles Of Governance Contribute To Enhancing The Internal Audit Activity, To Create Additional Value. Three Hypotheses Were Formulated That Were Tested On The Basis Of The Descriptive And Analytical Approach, By Conducting A Field Study In Some Algerian Banks On A Sample Of 35 Employees Of Different Positions. Been Reached: The Need To Pay Attention To The Requirements Of The Governance System In Banks, Given The Noble Elements It Carries (Rationalization Of Management, Fairness, Transparency ...)

Key Words: Added Value, Internal Audit, Principles Of Governance, Algerian Banks

.

مقدمة:

شهد العالم خلال الأعوام الماضية عديد الأزمات المالية التي عصفت باستقرار الاقتصاد العالمي، وخاصة عندما مست البنوك بالدرجة الأولى، اتجهت الأنظار والأبحاث إلى إمكانية التعافي من هذه الوقائع بسبب هشاشة أنظمتها المالية والإدارية، وبناء حصن أساسه القوانين والقواعد التي تنظم عمل البنوك، وهذا ما أدى بالهيئات الرقابية الدولية، مثل: لجنة بازل، لجنة COSO، بنك التسويات الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المفوضية الأوروبية... إلى اعتماد أو إصدار مقررات من شأنها تقوية جدران الوقاية من الأزمات والتصدي لها، وتعزز من صلابة الأنظمة المالية والرقابية. من هذا المنظور اجتهدت هذه الهيئات في إصدار مبادئ مرجعية وتوجيهات للارتقاء بالحوكمة في البنوك، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تحديد أنظمة وركائز لتجسيد هذه المبادئ، مثل تفعيل دور كل من مجلس الإدارة والتدقيق، لاسيما التدقيق الداخلي،

والذي يعتبر آلية من الآليات التي تعتمدها البنوك بأنواعها المختلفة لضمان سلامة نظام الرقابة الداخلية والتحكم في المخاطر.

اهتمت لجنة بازل للإشراف المصرفي بأهمية التطبيق السليم للحوكمة، حيث وفي عام 1999 تم إصدار دليلا لمساعدة المشرفين على تبني مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك مستنبطا من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في ضوء ثمانية مبادئ، مع تحيينه في عام 2006 باعتماد بعض التعديلات وتعميق المفاهيم، لكن وبعد الأزمة المالية في2007 تم مراجعة مبادئ 2006 في عام 2010 والخروج بإصدار جديد يضم 14 مبدأ، الذي بدوره تم تحيينه في عام 2015 تحت عنوان مبادئ الحوكمة المصرفية، مبوبة في 13 مبدأ، وعلى أساس ما ذكر سابقا، تتمحور هذه الدراسة على معالجة الإشكالية الآتية:

ما اثر تبني مبادئ الحوكمة المصرفية للمساهمة في تمكين نشاط التدقيق الداخلي من تحقيق قيمة مضافة على مستوى البنوك الجزائرية؟

ومنه يمكن صياغة الأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل تساهم مبادئ الحوكمة في تعزيز دور التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل يعتبر تبني مبادئ الحوكمة من شروط ومتطلبات القيمة المضافة في البنوك التجارية الجزائرية؟
- هل ينبغي على ممارسي نشاط التدقيق الداخلي الالتزام بمبادئ الحوكمة، لتحقيق قيمة مضافة؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%؛

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مبادئ الحوكمة وتفعيل متطلبات إضافة قيمة للبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α= 5%؛

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل دور التدقيق الداخلي والقيمة المضافة عند مستوى معنوية α= 5%.

أهداف الدراسة:

دراسة واقع التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية من خلال قياس الأثر الذي ينتج عن الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية ومدى مساهمتها في تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي ومن ثم تحقيق إضافات للبنك في نواحي الأداء وسلامة الأنظمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يكتسبه تبني مبادئ الحوكمة المصرفية والعمل بها لإعطاء دفعة نوعية للمدقق الداخلي لتحقيق دوره في إضافة قيمة من خلال تقديم خدمات التأكيد والاستشارة في ظل المعايير الدولية، كما تكمن أهمية الدراسة الميدانية في إسقاط ما سيتم التوصل إليه في الجزء النظري بالتطبيق على مجموعة من البنوك في الجزائر.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم الاستعانة بجمع البيانات والمعلومات من مراجع مختلفة، أما في الدراسة الميدانية فسيتم الاعتماد على جمع البيانات باستخدام استبيان، والذي سيوجه للمدققين الداخليين والمدراء التنفيذيين، والمحاسبين، والمحققين آو المراقبين... العاملين في البنوك محل الدراسة وسيتم الاعتماد على أساليب التحليل الوصفي والاستدلال في إجراء الاختبارات الإحصائية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS .

الدراسات السابقة :

دراسة (مطلك حمد،2020) بعنوان: القيمة المضافة للتدقيق الداخلي ودورها في تحقيق دعائم الحوكمة المتمثلة بالاستقلالية والمسؤولية: بحث تطبيقي في شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات ونتائج التدقيق للتحقق من أنها قد أعطت قيمة مضافة للتدقيق ذات أثر إيجابي وتطوير جوانبها فضلا عن تحديد جوانب القصور، ومن خلال عينة البحث (شركة الرافدين العامة لتنفيذ السدود) تم التوصل إلى أن التدقيق الداخلي يعد ركنا أساسيا من أركان الوحدات الاقتصادية لما له من دور فعال في وضعها على المسار الصحيح، كما اعتبر أن توفر متغيرات القيمة المضافة للتدقيق الداخلي لأي مؤسسة يعني توفر الدعائم الأساسية للحوكمة وبالتالي تحقيق قيمة مضافة لها بشكل خاص وللدولة بشكل عام.

دراسة (سلام عبدالله،2018) بعنوان: أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخل: دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سورية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى

التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي في البنوك الخاصة العاملة في سوريا، وتحديد مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين لهذه البنوك، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بدراسة ميدانية شملت مدراء وموظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الخاصة العاملة في سوريا حيث تم توزيع 52 استبيان على 14وحدة تدقيق داخلي، وخلص البحث إلى أنه يوجد أثر لتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي، حيث أنه يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات على توفير الاستقلال المهني للمدققين الداخليين والذي يمكن من تحقيق أهداف عملية التدقيق بمستوى كفاءة أفضل.

اتفقت الدراسات السابقة على مدى الترابط والتقاطع بين وظيفة التدقيق الداخلي ومتطلبات حوكمة الشركات بصفتهما يكملان بعضهما البعض، حيث أشار الباحثين إلى ضرورة تبني نموذج حوكمة الشركات للمساهمة في تفعيل وتحسين أداء نشاط التدقيق الداخلي لينعكس إيجابا على المؤسسة ويساهم بدوره في بسط متطلبات الحوكمة كتغذية عكسية، أما أوجه الاختلاف فالأمر مرتبط بمحل الدراسة ومدى الالتزام بمحتوى ما جاءت به الحاكمة وكذا معايير التدقيق الداخلي، أما ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات آنفا، ارتبطت اولاً ببيئة الدراسة، ما بين الشركة والبنوك وهذا ما يوجهنا نحو التركيز على مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل خاص، هذا من جهة ومن جهة اخرى دراسة مدى تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية على التدقيق الداخلي لتحقيق القيمة المضافة وليس العكس(تأثير التدقيق الداخلي على الحوكمة).

1.الإطار النظري

1.1.الحوكمة في البنوك:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDالحوكمة بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين. (مدحت، 2015، صفحة 63)

كما يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها التنمية والتطوير الإداري بالشركة، ويكون ذلك من خلال خبرتها، والبرامج التي تطرحها، والمشروعات التي تنفذها، ونوع التكنولوجيا التي تستخدمها.(سالم، 2010، صفحة 24)

لذاك يمكن القول أن حوكمة الشركات هي نظرة واسعة تشمل القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف ذات العلاقة، وتضمن الممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات.

أما على مستوى البنوك فتعرفها لجنة بازل للرقابة البنكية بأنها " الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء البنك، مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة... الخ)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة البنك وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرا ر النظام البنكي. (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2017، صفحة 2)

وبذلك، الحوكمة البنكية عبارة عن قواعد وممارسات تضبط العلاقة بين إدارة البنك والأطراف الأخرى من مساهمين ومودعين وعملاء...، للمساهمة في بسط الإفصاح والشفافية والعدالة بشكل يسمح بتحقيق إدارة رشيدة وتسيير محكم.

2.1.مبادئ الحوكمة المصرفية:

بعد الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات ونجاح تجربتها على مستوى المؤسسات الاقتصادية الكبرى، أبت المؤسسات المصرفية الا ان تحذو حذوا سابقتها، فظهرت بمصطلح الحوكمة المصرفية، حيث عملت بعض الهيئات الدولية كلجنة بازل على صياغة مبادئ كمرجعية ادارية وتحيينها حسب متطلبات البيئة المصرفية، حيث أقرت لجنة بازل ثمانية مبادئ في عام1999 الى غاية 2006 وتمت مراجعة هذه الأخيرة لتقوم اللجنة بإصدار اربعة عشر مبدأ في 2010، ثم في 2015 تمت مراجعة هذه المبادئ وتمت صياغتها بالشكل التالي: (Basel Committee, 2015)

المبدأ 1 : المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة؛

المبدأ 2 : تكوين ومؤهلات مجلس الإدارة؛

المبدأ 3 : هيكل وممارسات مجلس الإدارة؛

المبدأ 4 : الإدارة؛

المبدأ 5 : حوكمة المجموعات المصرفية؛

المبدأ 6 : وظيفة إدارة المخاطر؛

المبدأ 7 : الكشف عن المخاطر ومراقبتها ومراقبتها؛

المبدأ 8 : الإبلاغ عن المخاطر؛

المبدأ 9 : الامتثال؛

المبدأ 10 : التدقيق الداخلي؛

المبدأ 11 : المكافأة؛

المبدأ 12 : المعلومات والشفافية؛

المبدأ 13 : دور السلطات الرقابية.

3.1. التدقيق الداخلي في البنوك:

عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) التدقيق الداخلي على أنه : (mohamed, 2017, p. 28) "هو نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".

كما عرِف التدقيق البنكي على أنه :" مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية ، قصد تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، و المحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وكسب ثقتهم وثقة الدولة في أداء تلك البنوك" .(حنان، 2020، صفحة 131)

يتضح من التعريفين بأن نشاط التدقيق الداخلي:

- يتمتع بأربعة صفات هي: الاستقلالية؛ الموضوعية؛ تقديم تأكيدات؛ تقديم استشارات. (زاهر، 2017، الصفحات 19-20)؛
- يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة من خلال تحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها.(زاهر، 2017، صفحة 23)؛
- تحقيق التنمية المستدامة؛
- اكتساب ثقة الاطراف ذات المصلحة .

4.1. معايير التدقيق الداخلي:

صنفت معايير التدقيق الداخلي الى قسمين أساسيين: معايير مرتبطة بالصفات التي يجب توفرها في المدقق أو مؤسسة التدقيق ، وأخرى مرتبطة بالأداء المهني بتناول طبيعة التدقيق الداخلي ومعايير الجودة لقياس هذا الأداء، والجدول الآتي يوضح المعايير الرئيسية للتدقيق الداخلي:

معايير الخصائص	معايير الأداء
1000.الغرض، السلطة ،المسؤولية	2000. إدارة نشاط التدقيق
1100.الاستقلالية والموضوعية	2100. طبيعة العمل
1200.المهارة والعناية المهنية اللازمة	2200. تخطيط مهمة التدقيق
1300.برنامج تأكيد وتحسين الجودة	2300.تنفيذ مهمة التدقيق
	2400. تبليغ النتائج
	2500. مراقبة سير العمل
	2600. التبليغ عن قبول المخاطر

المصدر : من إعداد الباحث استنادا على*IPPF

*IPPF: The International Professional Practices Framework.

تصنف المعايير الصادرة إلى معايير توكيدية وتبدأ بحرف (A)أو(ت) ومعايير استشارية تبدأ بحرف(C) أو(أ)، وينبثق عن هذه المعايير نوع آخر من المعايير هي معايير التطبيق أو التنفيذ وهي معايير فرعية تقدم شرح للمعايير وترميزها يتم من خلال المعايير الرئيسية.

5.1. تأثير الحوكمة المصرفية على وظيفة التدقيق الداخلي:

ظهرت الحوكمة كحل من ضمن الحلول الاستراتيجية للأزمات، خاصة المالية منها، استنادا على مقومات وآليات تعمل على تجسيد متطلباتها، كمجلس الإدارة والتدقيق لا سيما التدقيق الداخلي الذي كان له الدور الكبير في تغيير نمط سير الإدارة، خاصة بانتقاله من وظيفته التقليدية حول اكتفاءه بإثبات صدق القوائم المالية الى دوره التأكيدي والاستشاري والمساهم في اتخاذ القرارات المهمة، التي تقع في دائرة تحسين عمليات البنك، اعتمادا على معايير وأسس كمرجعية ادارية.

حتى يتمكن التدقيق الداخلي من تفعيل دوره لابد له أن يساهم في رفع مستوى الوعي عن مفاهيم وممارسات الحوكمة المصرفية لكافة المعنيين في البنك، وذلك لضمان تفعيلها، الأمر الذي سينعكس بشكل حتمي على تعزيز دور التدقيق الداخلي، ومنه يمكن تحديد أهم الأهداف الأساسية لنظام الحوكمة من خلال تشغيل آلياتها والمتمثلة في: (علي، 2017، صفحة 43)

- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها؛
- حماية أصول البنك، وكذا حماية حقوق المساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء البنك؛
- تحسين أداء البنك، وقيمته الاقتصادية وقيمة أسهمه والممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيه؛
- تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات البنك وعملياته.

6.1. القيمة المضافة:

عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) ضمن معايير الأداء (معيار 2000: إدارة نشاط التدقيق الداخلي) مصطلح إضافة القيمة كما يلي: "يضيف نشاط التدقيق الداخلي قيمة إلى المؤسسة (أو الأطراف المعنية) عندما يقدم تأكيدات موضوعية وذات صلة، ويساهم في فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة"(I IA, 2017, p. 10)

7.1. دور الحوكمة والتدقيق الداخلي في إضافة قيمة للبنك:

في 2015 أصدر معهد المدققين الداخليين العالمي تقريراً ضمن مجموعة إصدارات الهيكل المعرفي العام باسم ''الوفاء بالوعد– قياس قيمة وأداء التدقيق الداخلي''. تناول التقرير مفهوم إضافة القيمة، نتائج التقرير أظهرت تحديد (9) أنشطة تضيف قيمة للمؤسسة كما هو موضح في الجدول التالي: (ايمن، البحث عن القيمة المضافة، 2017)

جدول 1:أنشطة التدقيق الداخلي الأكثر إضافة للقيمة

الأنشطة الأكثر إضافة للقيمة	محتوى النشاط
أنشطة التأكيد	- تقديم التوكيد عن مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية - تقديم التوكيد حول عمليات إدارة المخاطر في المؤسسة - تقديم التوكيد فيما يتعلق بالامتثال للتشريعات - تقديم التأكد فيما يتعلق بالحوكمة للمؤسسة
أنشطة ذات بصيرة	- التوصية بتطوير الأعمال - تحديد المخاطر الناشئة
أنشطة النصح الموضوعي	- تبليغ ونصح الإدارة - التحقق من وجود احتيال وردعه - تبليغ ونصح لجنة التدقيق

المصدر: **أيمن عبدا لرحيم** ،البحث عن القيمة المضافة، مجلة المدقق الداخلي – الشرق الأوسط – مارس2017

أصبح نظام الرقابة الداخلية من المتطلبات الأساسية للمؤسسة الحديثة خصوصا مع متطلبات حوكمة المؤسسات، كما يعد التدقيق الداخلي من الركائز الأساسية في هذا النظام فرأي مدير التدقيق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية في هذا المجال تعد مساهمة في إضافة قيمة للمؤسسة، وكذا تطبيقها لحوكمة المؤسسات.(علي، 2017، صفحة 131)، كما أن هناك بعض الخطوات التي لابد من إتباعها عند تحديد القيمة التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يضيفها مع ضرورة ربطها بالأداء، حيث يجب إتباع الخطوات التالية:(ايمن، البحث عن القيمة المضافة، 2017، صفحة 8)

- معرفة وحصر وتحديد توقعات أصحاب المصلحة وعرضها عليهم للتأكيد والموافقة عليها، من خلال المقابلات والاجتماعات معهم لمعرفة ما هي القيمة المضافة بالنسبة لهم؛

- وضع مؤشرات أداء بما يتوافق مع التوقعات لتحقيقها فعلى سبيل المثال وضع مؤشر أداء لكل بند من بنود القيمة المضافة المتفق عليها؛

- المراقبة الدورية لمدى تحقيق مؤشرات الأداء ومعرفة أسباب أي معوقات لتحقيق المؤشرات؛

- رفع تقارير لأصحاب المصلحة عن مدى تحقيق مؤشرات الأداء؛

- تكرار الخطوات السابقة بشكل دوري وعلى الأقل سنوياَ.

من العرض السابق يمكن القول أنه حتى يتسنى للبنك الاستفادة من القيمة المضافة التي يقدمها نشاط التدقيق الداخلي يجب توفير بنية تحتية مصدرها المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، التي بدورها تحمل في طياتها صفات انتقاء الكفاءة اللازمة لتغطية متطلبات هذه الوظيفة، بالإضافة الى توفير الاستقلالية التامة لأداء مهمة التدقيق بموضوعية، هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى تبني نظام حوكمة عملي يساهم في بسط أسس ومبادئ من شأنها تضبط وتتحكم في الممارسات الإدارية، كالشفافية والمساءلة والعدالة والنزاهة...،عند توفير مقومات الإدارة الرشيدة؛ منطقيا سوف ينعكس إيجابا على المؤسسة، هذا ما يفسر محتوى القيمة المضافة المرجوة من المدقق الداخلي من خلال دوره التوكيدي والاستشاري، والنصحي كتغيير نمط إداري، أو الالتفاف حول خطر ما.

2. الدراسة التطبيقية

1.2. مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع الدراسة المدراء التنفيذيين، المدققين الداخليين، المحققين(المراقبين)، المحاسبين... على مستوى على أربع ولايات (الاغواط، غرداية، تيارت، البيض) ، منتسبين إلى البنوك: BEA بنك الجزائر الخارجي، BNA البنك الوطني الجزائري،BDL بنك التنمية المحلية،BADR البنك الفلاحي للتنمية الريفية، CPA القرض الشعبي الجزائري، AGBبنك الخليج الجزائر.

وقد تم توزيع 43استمارة ، وتم استرداد 35 استمارة صالحة للتحليل، أي بنسبة 81%.

2.2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد في التحليل على البرنامج SPSS، والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأدوات الإحصاء الاستدلالي كمعامل الثبات ألفاكرونباخ واختبار العينة الواحدة.

3.2. هيكلة الاستبانة:

تضمنت قائمة الاستبانة 23 سؤال، وقد تم تبويبها على ثلاث محاور حسب الفرضيات الثلاث، وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتمل خمس إجابات، وتم ترميزها حسب درجات الموافقة من 5 إلى 1 لتسهيل عملية إدخال البيانات في برنامج SPSS.

4.2. اختبار ثبات الاستبانة

من أجل اختبار صحة وثبات الاستبانة تم الاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ للإجابات، كما يبينه الجدول رقم 2 في الملحق 1، الذي يمثل 0,891 وهو قريب من الواحد ما يدل على وجود اتساق داخلي جيد داخل هذه المحاور.

5.2. تحليل خصائص العينة المستجوبة:

جدول 3: نتائج خصائص عينة الدراسة

الخصائص	النوع	التكرار	%	الخصائص	النوع	التكرار	%
الخبرة بالسنة	5 فأقل	2	5,7	التخصص العلمي	محاسبة وجباية	6	17,1
	6-10	7	20		محاسبة وتدقيق	12	34,3
	11-15	20	57,1		إدارة الأعمال	8	22,9
	16 فأكثر	6	17,1		مالية وبنوك	6	17,1
الوظيفة	محاسب	8	22,9		آخر	3	8,6
	مدقق	6	17,1				

	محقق أو مراقب	4	11,4				
	مكلف بالدراسات	6	17,1				
	مدير	6	17,1				
	آخر	5	14,3				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

تم استجواب 35 موظف، على اختلاف مراكزهم بين مدير ومدقق داخلي ومكلف بالدراسات ومحاسب ومراقب أو محقق، ووظائف أخرى تختلف حسب كل بنك، حيث كانت نسب الاستجابة متقاربة تتراوح ما بين 11.4% و22.9%، وهو مؤشر جيد كون هذه الفئة تمثل احد أطراف الحوكمة، أما على مستوى الخبرة والأقدمية شهدت أكبر نسبة بـ: 57.1% في الفئة ما بين 11و15سنة هذا ما يعكس المستوى المعرفي المكتسب من جهة ومن جهة أخرى تعتبر الخبرة المهنية أرضية صالحة لتبني النماذج الحديثة والمحدثة ، وأخيرا فيما يتعلق بالتخصص العلمي فلوحظ أن الغالب عليها تخصص المحاسبة والتدقيق حيث تأخذ نصيب 34.3% متبوعا بتخصص مالية وبنوك بنسبة 22.9% هذا ما يشير الى العلاقة بين المسمى الوظيفي والقاعدة العلمية لأفراد العينة كما هو موضح في الجدول رقم3.

6.2. اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام Kolmogorov-Smirnov

الفرضية العدم H0: لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي؛

الفرضية البديلة H1 : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

من خلال الجدول رقم4في الملحق1 نلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة للفرضية الكلية أكبر من مستوى دلالة الفرضية البديلة0.05 =α، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم. إذا يمكن أن نؤكد أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

7.2. اختبار الفرضيات وتحليل النتائج:

سنحاول فيما يلي اختبار صحة كل من الفرضيات السابقة بالأسلوب الإحصائي اللازم:

1.7.2. اختبار صحة الفرضية الأولى:

يتم اختبار صحة هذه الفرضية كالاتي:

- فرضية العدم H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%؛

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية وتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي عند مستوى معنوية α= 5%.

الفرضية الأولى تمثل فقرات المحور الأول محل الدراسة، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم 6 أن معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة وتفعيل نشاط التدقيق الداخلي يقدر بـ: 0.68 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن تبني مبادئ الحوكمة ينعكس إيجابا على نشاط التدقيق الداخلي، وأن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية كما هو موضح في جدول رقم 5 قدر بـ 4.83 والذي يقع في الفئة الخامسة من سلم ليكرت الخماسي بين (5و4.20) وتشير إلى درجة إجابة موافق بشدة، وهو ما يفسر رضا غالبية الموظفين العاملين في البنك محل الدراسة حول مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحسين نشاط المدقق الداخلي أثناء ممارسة مهامه؛ أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فقدر ب 0.296 وهو منخفض نسبيا، يدل على التقارب بين الإجابات على الرغم من أن المستجوبين كانوا يمثلون وظائف متنوعة.

وكما يوضح جدول رقم 6: أن المتغير المستقل المعنون بمبادئ الحوكمة يؤثر على المتغير الوسيط المتمثل في التدقيق الداخلي بمعامل انحدار 0.69،كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة SIG 0.000 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة α=0.05 كما أن قيمة Tالإجمالية المحسوبة قدرت ب: 5.34 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي1.96عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

2.7.2. اختبار صحة الفرضية الثانية:

يتم اختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

- فرضية العدم H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مبادئ الحوكمة وتفعيل متطلبات إضافة قيمة للبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α= 5%؛

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني مبادئ الحوكمة وتفعيل متطلبات إضافة قيمة للبنوك التجارية الجزائرية عند مستوى معنوية α= 5%.

الفرضية الثانية تمثل فقرات المحور الثاني محل الدراسة، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم 6 إن معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة متطلبات إضافة قيمة، يقدر بـ: 0.61 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن تبني مبادئ الحوكمة ينعكس إيجابا على البنك ويساهم في إضافة قيمة له، وأن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية كما هو موضح في جدول رقم 5 قدر

بـ4.25 والذي يقع في الفئة الخامسة من سلم ليكرت الخماسي بين (5و4.20) وتشير إلى درجة إجابة موافق بشدة، وهو ما يفسر رضا غالبية الموظفين العاملين في البنك محل الدراسة حول مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في تحسين مستوى البنك بفضل الإضافات التي يشهدها؛ أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فقدر ب 0.4 وهو منخفض نسبيا، يدل على التقارب بين الإجابات على الرغم من اختلافات المؤهلات العلمية والعملية.

يوضح جدول رقم 6: أن المتغير المستقل المعنون بمبادئ الحوكمة يؤثر على المتغير التابع المتمثل في إضافة قيمة بمعامل انحدار 0.75، كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة SIG 0.000 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة α=0.05 كما أن قيمة Tالإجمالية المحسوبة قدرت بـ 7.54، وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي1.96عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

3.7.2. اختبار صحة الفرضية الثالثة:

يتم اختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

- فرضية العدم H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور التدقيق الداخلي بتطبيق مبادئ الحوكمة وإضافة قيمة عند مستوى معنوية α= 5%؛
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل دور التدقيق الداخلي بتطبيق مبادئ الحوكمة وإضافة قيمة عند مستوى معنوية α= 5%؛

الفرضية الثالثة تمثل فقرات المحور الثالث محل الدراسة، حيث يلاحظ من خلال جدول رقم 5 إن معامل الارتباط بين مبادئ الحوكمة متطلبات إضافة قيمة، يقدر بـ: 0.8 وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغيرات حيث أن نشاط التدقيق الداخلي المحسن بتبني مبادئ الحوكمة ينعكس إيجابا على البنك ويساهم في اضافة قيمة له، وأن المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات الفرضية كما هو موضح في الجدول 5 قدر بـ: 4.39 والذي يقع في الفئة الخامسة من سلم ليكرت الخماسي بين (5و4.20) وتشير إلى درجة إجابة موافق بشدة، وهو ما يفسر رضا غالبية الموظفين العاملين في البنك محل الدراسة حول مساهمة نشاط التدقيق الداخلي في تحقيق القيمة المضافة على ضوء مبادئ حوكمة الشركات؛ أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فقدر ب 0.24 وهو منخفض نسبيا، يدل على التقارب بين الإجابات على الرغم من اختلافات المؤهلات العلمية والعملية.

يوضح الجدول 6: أن المتغيرين المستقل(مبادئ الحوكمة) والوسيط (التدقيق الداخلي) يؤثران على المتغير التابع المتمثل في إضافة قيمة بمعامل انحدار 0.73 و0.15، كذلك نلاحظ أن جميع فقرات هذه الفرضية هي محققة بمستوى دلالة محسوبة SIG 0.000 وهي قيمة أصغر بكثير من قيمة مستوى الدلالة α=0.05 كما أن قيمة Tالإجمالية المحسوبة قدرت ب4.84 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 1.96 عند مستوى دلالة 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة

خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على مواطن وإمكانية خلق القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها التدقيق الداخلي لذلك أُعتبر نموذج الحوكمة أحد الدعائم التي يمكن أن تشارك في هذه الإضافات، ومن خلال إجراء دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية على عينة متكونة من 35 موظف باختلاف مناصبهم بهدف دراسة واقع التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية وقياس مدى تأثره بمتطلبات حوكمة الشركات، تمكنا من الخروج بجملة من النتائج (حيث تبقى خاصة بمجموع البنوك التي أجريت عليها الدراسة):

- وجود ترابط كبير بين متطلبات حوكمة المصرفية ونشاط التدقيق الداخلي، لكونه من آلياتها؛
- تبين أن هناك توافق بين إجابات المبحوثين حول دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية والعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في العمل الحالي؛
- يهدف نموذج الحوكمة إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بشكل واضح ومفصل بهدف تحقيق الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها ومعالجتها بعد وقوعها؛
- يساعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات في دعم الأداء المالي والاقتصادي والقدرات التنافسية، وزيادة معدل نمو البنك؛
- تحرص البنوك الجزائرية على تطبيق قواعد حوكمة الشركات بغرض تحسين وظيفة التدقيق الداخلي لتحقيق جودة الخدمات؛
- العمل على بسط الإفصاح والشفافية بما أنهم من متطلبات الحوكمة، يسهل الحصول على المعلومة في وقتها المناسب وصحتها مما يرفع من مستوى أداء وظيفة التدقيق الداخلي.

ومن أجل تغطية جوانب النقص التي لوحظت أثناء الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

– إقامة دورات تكوينية للتعريف بالحوكمة لأنه وحسب الدراسة التي أجريت على العينة المستهدفة يوجد دراية بمضامين الحوكمة كالشفافية والمساءلة والعدالة كمصطلحات إدارية دون ربطها بالحوكمة؛

– العمل على ضرورة زيادة الاهتمام بنشاط التدقيق الداخلي من طرف الجهات الإدارية لما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك؛

– عقد دورات تدريبية تعرف بالاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي؛

– تمكين الوكالات من وظيفة التدقيق الداخلي لأنه صادفنا في بعض الوكالات عدم وجود وظيفة التدقيق الداخلي؛

– تشجيع المدققين الداخليين على اكتساب شهادات مهنية عصرية كالإدارة الالكترونية؛

– العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجهه.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الاجنبية

iia. (2017). international standards for the professional practice ofinternal auditing (standards).usa: lake mary fl 32746.

mohamed, b. (2017). Audit interne aspects théoriques et pratiques. alger: pages bleues internationales.

المراجع باللغة العربية

الرمحي زاهر. (2017). الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية. الاردن: دار المأمون للنشر والتوزيع.

اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2017). مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية. صندوق النقد العربي.

بودلال حنان. (2020). التدقيق البنكي وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك العمومية(اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي اليابس.

.دار اسامةللنشروالتوزيع :الاردن.*حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطة عمان* .(2010) .ا .س ,سالم

عبد الرحيم ايمن. (مارس, 2017). البحث عن القيمة المضافة. *مجلة المدقق الداخلي* .

عبد الرحيم ايمن. (2017). البحث عن القيمة المضافة. *مجلة المدقق الداخلي* ، 8.

عبد الصمد عمر علي. (2017). *حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الصمد عمر علي. (2017). *حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع .

محمد ابو النصر مدحت. (2015). *الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة*. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

هاني مريم. (2020). *الحوكمة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل*. عمان: دار الايام للنشروالتوزيع.

الملاحق:

ملحق رقم (01):

جدول رقم (01): مقياس لكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1
المدى	4,2-5	3,4-4,2	2,6-3,4	1,8-2,6	1-1,8

المصدر: من إعداد الباحث

جدول رقم (02): توزيع ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombred'éléments
,891	23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم (03): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام **Tests de normalité**

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
الإجمالية	,122	35	,200*	,943	35	,070

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم (04): اختبار الفرضيات باستخدام **Corrélations**

Statistiquesdescriptives

	Moyenne	Ecart type	N
مبادئ_الحوكمة	4,3918	,29673	35
التدقيق_الداخلي	4,2571	,30364	35
إضافة_قيمة	4,3937	,24895	35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم (05): اختبار الفرضيات باستخدام معامل الارتباط اعتمادا على نموذج **Baron and kenny**

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation
1.التدقيق الداخلي	,681[a]	,464	,447	1,580
1.القيمة المضافة	,619[a]	,383	,364	1,787

a. Prédicteurs: (Constante), مبادئ الحوكمة_

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation
1.القيمة المضافة	,802[a]	,644	,622	1,378

a. Prédicteurs: (Constante), التدقيق_الداخلي ,مبادئ_الحوكمة

جدول رقم (06): اختبار فرضية المتغير الوسيط باستخدام معامل الانحدار اعتمادا على نموذج Baron and kenny

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardizes		
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
(Constante	8,381	4,020		2,085	,045
مبادئ_الحوكمة	,697	,130	,681	5,340	,000
إضافة_قيمة	,755	,100	,795	7,541	,000

a. Variable dépendante: التدقيق_الداخلي

(Constante)	12,864	3,730		3,449	,002
التدقيق_الداخلي	,735	,152	,698	4,844	,000
مبادئ_الحوكمة	,155	,155	,144	,997	,326

a. Variable dépendante: إضافة_قيمة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ملحق رقم (02): الاستبانة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- التخصص: محاسبة وجباية ☐ محاسبة وتدقيق ☐ دارة اعمال ☐ ماليةوبنوك ☐

آخر، حدد من فضلك.....

2- المسمى الوظيفي: محاسب ☐ مدقق ☐ محقق أو مراقب ☐ مكلف بالدراسات ☐

مدير تنفيذي ☐ آخر، حدد من فضلك.....

3- الخبرة والاقدمية: 5سنوات فأقل ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ 16 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: محاور وأسئلة الدراسة

المحور الأول: دور مبادئ الحوكمة في تعزيز نشاط التدقيق الداخلي في البنك

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتبع دائرة التدقيق الداخلي مجلس إدارة البنك مباشرة					
2	يحدد مجلس إدارة البنك أهداف التدقيق الداخلي، مهامه وصلاحيته ومكافآته بشكل مفصل ودقيق					
3	التدقيق الداخلي هو آلية لترشيد فلسفة تسيير البنك وضمان بيئة رقابة داخلية تتطابق والمعايير الدولية للجنة بازل أو كوزو					
4	يتم تعزيز قنوات التواصل بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لإعلامها في شكل تقارير وفي الوقت المناسب بالانحرافات والمخاطر الجوهرية					
5	تكون الخطط المتعلقة بالتوظيف والتعيين والتطوير للموارد البشرية معلنة للجميع					
6	ينشئ مجلس الإدارة لجانا خاصة لمساعدته، في الإشراف على البنك، مثل: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح، لجنة المكافآت... حسب الغرض والضرورة					
7	يوفر قسم التدقيق الداخلي آليات واضحة تضمن حق الجميع في الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب					
8	التدقيق الداخلي هو آلية فاعلة لبث النزاهة والمهنية والشفافية على كل المتسببين للبنك					
9	يقوم المدقق الداخلي بإجراء تدقيق شامل وكامل على التعاملات في الأدوات المالية (القروض، الإيداعات والسحوبات والتحويلات، المتاجرة بالعملات، المقاصة...)					
10	يقوم التدقيق الداخلي بمتابعة وتقييم الإجراءات التصحيحية والاستدراكية					

المحور الثاني: دور مبادئ الحوكمة في اضافة قيمة للبنوك الجزائرية

رقم	العبارة	موافق	موافق	محايد	غير	غير موافق
1	يشرف مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر البنكية					
2	يمارس مجلس الإدارة الإشراف والرقابة على الإدارة العليا					
3	تعتبر المديرية العامة طرفا أساسيا في تطبيق قواعد الحوكمة من خلال الرقابة					

	على أعضاء المديريات التنفيذية (المدراء الجهويين ومدراء الوكالات) وأعمالهم					
4	يعمل مجلس الإدارة على تحديد ممارسات الحوكمة المناسبة والملائمة لوظيفتهم من خلال المراقبة المستمرة لتطبيق مبادئها					
5	تتحمل الإدارة العليا المسؤولية في إدارة أنشطة البنك بالطريقة التي تتسق مع إستراتيجية عمل البنك وإدارته للمخاطر والأجور والسياسات					
6	ينشئ مجلس الإدارة لجانا خاصة لمساعدته، في الإشراف على البنك، مثل: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح، لجنة المكافآت					
7	يتحمل مجلس إدارة البنك المركزي المسؤولية لضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح ومناسب للبنوك التجارية					
8	يوجد نظام رقابة داخلي لتسيير وإدارة المخاطر مع كفاية الموارد					
9	يتوفر دليل خاص بالحوكمة في البنك يتضمن تقييم شامل وتفاعل منتظم مع مجلس الإدارة والإدارة العليا					

المحور الثالث: دور تطبيق مبادئ الحوكمة في مساهمة التدقيق الداخلي في القيمة المضافة

رقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غ موافق	غ م ش
1	يقدم المدقق الداخلي تقرير توكيدي عن مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك					
2	يقدم المدقق الداخلي تقرير توكيدي حول أداء خدمات إدارة المخاطر وتقنيات التعامل مع المخاطر والإجراءات المتخذة					
3	يقوم نشاط التدقيق الداخلي بمراجعة مدى الامتثال (الإدارة التنفيذية والمستخدمين) بالسياسات واللوائح والقوانين، ومراجعة كافة الإجراءات والعمليات للتحقق من سلامتها وعدالتها					
4	يقدم المدقق الداخلي تقرير توكيدي عن مدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة					
5	يتم تعزيز قنوات التواصل بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لإعلامها في شكل تقارير وفي الوقت المناسب بالانحرافات والمخاطر الجوهرية					
6	يرفع المدقق الداخلي التقارير المتضمنة (التبليغ عن الانحرافات، وتقديم النصائح) للجنة التدقيق					
7	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من وجود الاحتيال عند الإبلاغ أو الشك					
8	يصغي مجلس الإدارة إلى المدقق الداخلي في تصويب استراتيجية البنك وتطوير الأعمال					
9	يقوم التدقيق الداخلي بالتبليغ على المخاطر الناشئة					